Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences

PRINT ISSN: 2226-1419 - ONLINE ISSN: 2572-5386

Volume 16 | Issue 1 Article 5

2026-03-31

The Impact of Corporate Governance Practices on Enhancing the Quality of Financial Reporting: An Applied Study on a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Ahmed Hashem Sakr
Ministry of Education, General Directorate of Education of Qadisiyah,
ahmed0000hashim1983@gmail.com

Follow this and additional works at: https://muthjaes.researchcommons.org/mjaes

Part of the Accounting Commons, Business Administration, Management, and Operations Commons, Finance Commons, Operations and Supply Chain Management Commons, and the Public Administration Commons

Recommended Citation

Sakr, Ahmed Hashem (2026) "The Impact of Corporate Governance Practices on Enhancing the Quality of Financial Reporting: An Applied Study on a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange," *Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences*: Vol. 16 : Iss. 1 , Article 5.
Available at:

This Article is brought to you for free and open access by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. It has been accepted for inclusion in Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences by an authorized editor of Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. For more information, please contact Mjaes@mu.edu.iq.

The Impact of Corporate Governance Practices on Enhancing the Quality of Financial Reporting: An Applied Study on a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Ahmed Hashem Sakr

Ministry of Education, General Directorate of Education of Qadisiyah

ABSTRACT

This study examines the impact of corporate governance practices on the quality of financial reporting in a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. Motivated by the increasing need for transparency and reliability in financial information within the Iraqi banking environment characterized by regulatory challenges and economic instability the research investigates how key governance mechanisms contribute to enhancing the credibility and accuracy of financial reports. The study focuses on three core governance indicators: board size, board independence, and audit committee activity, in addition to relevant control variables reflecting firm characteristics.Employing panel data analysis and fixed-effects regression models, the research provides empirical evidence that corporate governance plays a significant role in improving financial reporting quality. The findings indicate that board independence and board size positively contribute to better reporting practices, reflecting enhanced oversight and reduced managerial opportunism. In contrast, audit committee meeting frequency shows a negative but statistically meaningful association, suggesting that the mere increase in meetings does not guarantee reporting quality and may signal underlying financial or managerial issues. The results further highlight the importance of internal controls, professional expertise, and compliance with international reporting standards in strengthening transparency within Iraqi banks. This study contributes to the existing literature by providing context-specific evidence from an emerging market with unique regulatory and institutional challenges. It offers practical insights for regulators, policymakers, and banking institutions seeking to improve governance frameworks and elevate financial reporting practices. The findings underscore the necessity of reinforcing board independence, empowering audit committees, and enhancing internal control systems to foster a more transparent, credible, and investment-friendly financial environment in Iraq.

Keywords: Governance, Quality of Financial Reporting, Iraq Stock Exchange, Board Independence, Audit Committees

Received 29 November 2025; Revised 3 March 2026; Accepted 3 March 2026
Available online 31 March 2026

Corresponding author: Ahmed Hashem Sakr
E-mail address: ahmed0000hashim1983@gmail.com

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1562
2572-5386/© 2026 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أثر ممارسات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

احمد هاشم سكر

وزارة التربية، المديرية العامة لتربية القادسية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر ممارسات الحوكمة المؤسسية في جودة التقارير المالية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وانطلق البحث من الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية ضمن البيئة المصرفية العراقية التي تتسم بتحديات تنظيمية وعدم استقرار اقتصادي، مما يستدعي تقييم قدرة آليات الحوكمة على تحسين مصداقية ودقة التقارير المالية. ويركز البحث على ثلاثة مؤشرات رئيسية للحوكمة: حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ونشاط لجنة التدقيق، إضافة إلى عدد من المتغيرات الضابطة المرتبطة بخصائص المصارف. وباستخدام تحليل بيانات Panel Data ونماذج الانحدار ذات التأثيرات الثابتة، يقدم البحث دليلاً تجريبياً على أن الحوكمة المؤسسية تؤدي دورًا جوهريًا في تحسين جودة التقارير المالية. تشير النتائج إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وحجمه يسهمان إيجابياً في رفع جودة التقارير، من خلال تعزيز الرقابة والحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة. في المقابل، يُظهر عدد اجتماعات لجنة التدقيق علاقة سلبية لكنها ذات دلالة، مما يشير إلى أن كثرة الاجتماعات لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة التقارير، وقد تعكس وجود تحديات داخلية في عمل المصرف. كما تؤكد النتائج أهمية الرقابة الداخلية، والخبرة المهنية، والالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي في تعزيز الشفافية داخل المصارف العراقية. يسهم هذا البحث في الأدبيات العلمية من خلال تقديم دليل تجريبي مستمد من سوق ناشئة تتميز بخصوصيات تنظيمية ومؤسسية، ويقدم في الوقت نفسه رؤى عملية لصنّاع القرار والجهات الرقابية والمؤسسات المصرفية حول كيفية تطوير إطار الحوكمة وتحسين ممارسات الإبلاغ المالي. وتؤكد النتائج ضرورة تعزيز استقلالية مجلس الإدارة، وتمكين لجان التدقيق، وتقوية نظم الرقابة الداخلية، بما يسهم في ترسيخ بيئة مالية أكثر شفافية ومصداقية وجاذبية للاستثمار في العراق.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، جودة التقارير المالية، سوق العراق للاوراق المالية، استقلالية مجلس الادارة، لجان التدقيق

تم الاستلام في 29 تشرين الثاني 2025؛ تم المراجعة في 3 اذار 2026؛ تم القبول في 3 اذار 2026
متاح على الإنترنت 31 اذار 2026

المؤلف المراسل: احمد هاشم سكر
عنوان البريد الإلكتروني: ahmed0000hashim1983@gmail.com

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1562
2572-5386/© 2026 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اولا:المقدمة

تعد الحوكمة المؤسسية أحد المحاور الأساسية التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيات المحاسبية والمالية، نظراً لدورها الحيوي في تعزيز شفافية العمليات المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية، وترسيخ مبادئ النزاهة والعدالة بين مختلف أصحاب المصالح. فقد أصبحت الحوكمة إطاراً تنظيمياً وأخلاقياً يُسهم في ضبط أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال تقليل السلوكيات الانتهازية للإدارة، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتوفير بيئة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، مما يؤدي إلى توفير تقارير مالية عالية الجودة تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسات بعيداً عن التحريف أو التلاعب. وتزداد أهمية الحوكمة في القطاعات المصرفية تحديداً، باعتبارها قطاعاً حساساً ومرتبطاً باستقرار النظام المالي والاقتصادي للدول، وتدخل ضمن الأنظمة التي تتطلب مستوى عالياً من الشفافية والإفصاح.

وفي السياق العراقي، شهد القطاع المصرفي العديد من التحديات المرتبطة بتقلبات البيئة الاقتصادية، وضعف البنية التنظيمية والرقابية، مما أثار الحاجة إلى تعزيز آليات الحوكمة المؤسسية لضمان استدامة الأداء المالي للمصارف، ورفع مستوى الثقة لدى المستثمرين والمتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية. وقد أصبح الالتزام بممارسات الحوكمة من الضرورات الملحة لتحسين جودة التقارير المالية التي تعتمد عليها الجهات الرقابية والمستثمرون في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. إن جودة التقارير المالية ترتبط بدرجة كبيرة بفعالية آليات الحوكمة، باعتبارها الإطار الذي يحدد كيفية إدارة المصرف، وآليات الرقابة على الأداء، ونظم الإفصاح المحاسبي التي تضمن تقديم معلومات موثوقة وذات مصداقية عالية.

وتتجلى أهمية ممارسات الحوكمة في المصارف التجارية من خلال قدرتها على تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين للتقارير المالية، فضلاً عن مساهمتها في الحد من المخاطر المرتبطة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية، وتضخيم الأرباح، وإخفاء الخسائر، وغيرها من الممارسات التي قد تؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية. كما تساهم آليات الحوكمة مثل وجود مجلس إدارة فعال، ولجان تدقيق مستقلة، ونظم رقابة داخلية قوية، وشفافية في الإفصاح، في خلق بيئة تضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وتعزيز ثقة المستثمرين في السوق المالية.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الجهات الرقابية في العراق لتحسين إطار الحوكمة، إلا أن تطبيقها في المصارف لا يزال يواجه العديد من التحديات، مثل ضعف التدريب المتخصص، وقلة الخبرات في مجال التدقيق الداخلي، وعدم وضوح بعض التعليمات التنظيمية، مما قد يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر ممارسات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال تقييم مستوى الالتزام بآليات الحوكمة، وقياس مدى انعكاس هذا الالتزام على جودة المعلومات المحاسبية.

وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها تركز على قطاع يُعد من أكثر القطاعات حساسية وتأثيراً في الاقتصاد الوطني، وهو القطاع المصرفي، كما أنها تقدم دليلاً عملياً حول العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية في بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات والتغير المستمر. وتطمح الدراسة إلى تقديم نتائج يمكن أن تفيد صناع القرار في تطوير السياسات التنظيمية، وتحسين إطار الحوكمة، بما يسهم في تعزيز كفاءة وشفافية النظام المالي العراقي.

إن فهم أثر ممارسات الحوكمة في جودة التقارير المالية يشكل خطوة مهمة نحو بناء قطاع مصرفي قوي قادر على مواكبة التطورات العالمية، وتعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين بالمصارف، وضمان بيئة استثمارية سليمة تدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

قانيا: منهجيبة البحث

1- مشكلة البحث

تعد جودة التقارير المالية أحد الأعمدة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون والمساهمون وصناع القرار في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، حيث تمثل هذه التقارير نافذة مهمة تتيح فهمًا دقيقًا لحالة المؤسسة المالية ومدى قدرتها على الاستمرار في السوق وتحقيق أرباح مستدامة. ومن هذا المنطلق، فإن جودة التقارير المالية تعتبر مؤشرًا رئيسيًا على شفافية ومصداقية الأنشطة المالية لأي مؤسسة. ومن بين العوامل التي تؤثر بشكل كبير على جودة هذه التقارير، تأتي ممارسات الحوكمة المؤسسية كأحد أبرز العوامل التي تساهم في تحسين مستوى الإفصاح المالي وضمان التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية العالمية.

لكن في بيئة السوق العراقية، لا سيما في قطاع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لا يزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بتطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية بشكل فعال. فرغم وجود بعض التشريعات التي تدعو إلى الالتزام بالحوكمة الجيدة، إلا أن هناك فجوات كبيرة في التطبيق الفعلي لهذه الممارسات في المصارف التجارية العراقية، ما يؤدي إلى تباين ملحوظ في مستوى جودة التقارير المالية التي يتم إصدارها. هذه الفجوات قد تشمل ضعف الرقابة الداخلية، قلة الخبرات الفنية في إدارة المخاطر، وعدم وجود آليات فعالة لضمان الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي.

إن غياب الحوكمة الرشيدة أو ضعفها في المصارف العراقية قد يساهم في تشويه صورة التقارير المالية، مما يؤدي إلى تلاعب محتمل في البيانات المالية، أو تقارير غير دقيقة لا تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة. وهذا بدوره يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين، ويعيق قدرة السوق على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، كما يزيد من المخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي في المستقبل. وبالتالي، فإن تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف العراقية أصبح ضرورة ملحة لتحسين جودة التقارير المالية وضمان استقرار النظام المالي الوطني.

من جهة أخرى، لا توجد دراسات كافية في العراق حول العلاقة بين ممارسات الحوكمة وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية، كما أن التحديات التي تواجه المصارف العراقية من حيث ضعف نظم الرقابة الداخلية، وانعدام الشفافية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية في بعض الأحيان، تجعل من الضروري إجراء دراسة تحليلية لفهم هذه العلاقة بشكل أفضل.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في عدم وضوح تأثير ممارسات الحوكمة المؤسسية في تعزيز جودة التقارير المالية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. لذلك، سيكون من الأهمية بمكان دراسة أثر الحوكمة المؤسسية على جودة التقارير المالية في هذه المصارف، وتحديد مدى تأثير آليات الحوكمة مثل مجلس الإدارة المستقل، واللجان الرقابية، ونظم الإفصاح على مصداقية وشفافية التقارير المالية. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن المساهمة في تحسين السياسات المالية والمصرفية في العراق، وبالتالي تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتحقيق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا.

2- اهداف البحث

استنادًا إلى مشكلة البحث التي تم تحديدها سابقًا، يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- فحص كيفية تأثير تطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على جودة التقارير المالية، بما في ذلك دقة البيانات المالية وموثوقيتها. سيتم التركيز على دور مجلس الإدارة، واللجان الرقابية، وآليات الرقابة الداخلية في تحسين مستوى الإفصاح المالي وجودته.

2- تحديد مدى تأثير الشفافية في ممارسات الحوكمة على مستوى الإفصاح المالي في المصارف التجارية. سيتم التحقيق في كيف أن السياسات المالية الواضحة والممارسات الشفافة تعزز من دقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية للمصارف، وبالتالي بناء الثقة لدى المستثمرين.

3- يسعى البحث إلى دراسة الدور الذي تلعبه آليات الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في تحسين جودة التقارير المالية. سيتناول البحث تأثير هذه الآليات على تقليل التلاعب في التقارير وضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

4- دراسة التحديات التي تعيق تطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف العراقية، مثل ضعف التدريب، نقص الخبرات الفنية في مجال الحوكمة، أو صعوبة تطبيق القوانين والأنظمة بشكل فعال. سيتم تحليل هذه التحديات وتقديم توصيات لتحسين بيئة الحوكمة في المصارف.

5- تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية العراقية. هذه التوصيات ستساعد على تعزيز جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الرقابة، وزيادة الشفافية، وتحسين إدارة المخاطر.

3- اهمية البحث

تعد ممارسات الحوكمة المؤسسية من العوامل الأساسية التي تحدد مدى استدامة وشفافية الأداء المالي لأي مؤسسة، خاصة في القطاع المصرفي الذي يمثل جزءًا حيويًا في الاقتصاد الوطني. وبالنسبة للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فإن تحسين جودة التقارير المالية يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق استقرار النظام المالي وجذب الاستثمارات المحلية والدولية. ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث، الذي يهدف إلى دراسة أثر ممارسات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية للمصارف العراقية.

تتزايد أهمية البحث في ظل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في العراق، مثل ضعف آليات الرقابة الداخلية، ونقص الخبرات الفنية في مجال الحوكمة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على استقرار المؤسسات المالية. فالمصارف العراقية في الوقت الراهن تحتاج إلى أنظمة حوكمة قوية وشفافة لضمان تقديم تقارير مالية تعكس الأداء الفعلي للمؤسسات وتساهم في بناء ثقة المستثمرين في السوق المالي العراقي. إن ممارسات الحوكمة المؤسسية، التي تتضمن الرقابة الداخلية المستقلة، والإفصاح الكامل، والشفافية في اتخاذ القرارات، تساهم في رفع جودة التقارير المالية من خلال تقليل التلاعب والاحتيال المالي، وبالتالي تعزيز مصداقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

من جانب آخر، تسهم ممارسات الحوكمة الفعالة في تحفيز الاستثمار في القطاع المصرفي، حيث يعتمد المستثمرون في قراراتهم الاستثمارية على التقارير المالية الموثوقة التي تكشف عن صحة الأداء المالي للمصارف. كما أن تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الحوكمة المؤسسية يحسن من سمعة المصارف، مما يسهم في استقطاب رؤوس الأموال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وبالتالي، فإن تحسين جودة التقارير المالية للمصارف العراقية من خلال الحوكمة المؤسسية له تأثير مباشر على تنمية السوق المالية وزيادة كفاءة الاقتصاد الوطني.

أخيرًا، يشكل هذا البحث إضافة مهمة للمراجع الأكاديمية في مجال الحوكمة وجودة التقارير المالية، حيث أنه يتناول دراسة تطبيقية في بيئة مصرفية عراقية خاصة، مما يمكن أن يساهم في توجيه صناع القرار في المصارف العراقية إلى ممارسات حوكمة أكثر فعالية. إضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية للمصارف العراقية لتحسين أدائها المالي وتعزيز الشفافية، وهو ما يعزز الثقة المحلية والدولية في القطاع المصرفي العراقي.

4- فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة المؤسسية و جودة التقارير المالية لعينة المصارف العراقية المـدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:-

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الادارة و جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد اعضاء مجلس الادارة و جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
4- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد اثر ذو دلالة احصائية الحوكمة المؤسسية في جودة التقارير المالية لعينة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:-

1- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية مجلس الادارة في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
2- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدد اعضاء مجلس الادارة في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
3- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

5- حدود البحث

1- الحدود الزمانية: تمثل الحد الزماني للبحث بالمدة من 2015 – 2024 من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للمصارف عينة البحث.
2- الحدود المكانية: تمثل الحد المكاني بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

6- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من عام 2015 الى عام 2024 وتم اختيار عينة من المـصارف التجارية بعد استبعاد المصارف الاسلامية فضلا عن المصارف المتوقفة والتي لم تنشر تقاريرها او التي لم تدرج ضمن المدة الزمنية للبحث اذ بلغت عينة البحث 15 مصرفا ممن تنطبق عليه الشروط اذ يشكل حجم العينة تقريبا 20% من المجتمع وهي تعد مقبولة احصائيا في البحوث الاجتماعية. وبذلك اصبح عدد المشاهدات 150 مشاهدة خلال عشر سنوات(عدد المصارف * عدد السنوات)

ثالثا:مدخل نظري لمفهوم الحوكمة وجودة التقارير المالية

1- الحوكمة المؤسسية

لقد أصبحت الحوكمة المؤسسية مفهومًا أساسيًا في إدارة وتنظيم الشركات على مستوى العالم. بشكل بسيط، يمكن وصف الحوكمة على أنها النظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة وتحقيق الرقابة (Pawlowska, 2025, p. 3). منذ تعريفاتها

الأولية التي كانت تركز على علاقات المساهمين والإدارة، تطور هذا المفهوم ليشمل مفهومًا أكثر شمولية يشمل حقوق أصحاب المصلحة، والشفافية والإفصاح، وهياكل مجلس الإدارة، وخلق القيمة المستدامة (Preda et al., 2025, p. 281) و زاد الاهتمام بالحوكمة في أعقاب الفضائح التي طالت الشركات مثل إنرون وبارمالات، والتي كشفت عن العيوب الخطيرة في الرقابة والمساءلة وأنظمة التحكم الداخلي. وعلى إثر ذلك، بدأ الباحثون والمتخصصون في التركيز أكثر على الأطر الحوكمية التي من شأنها المساهمة في الحد من استغلال السلطة المؤسسية وحماية مصالح أصحاب المصلحة. (Johannes et al., 2025, p. 8). لم تعد الحوكمة سمة اختيارية في البيئة الحديثة للشركات، بل أصبحت مكونًا أساسيًا لاستقرار المؤسسة وشفافيتها وأدائه (Buchetti et al., 2025, p. 12)

وتُقسم الحوكمة المؤسسية عادة إلى عدة أبعاد مترابطة: مجلس الإدارة (التركيب، الاستقلالية، التنوع)، هيكل الملكية، التدقيق والرقابة، الإفصاح والشفافية، وتفاعل أصحاب المصلحة (Husni et al., 2020, p. 214) على سبيل المثال، تم التأكيد على أن مجالس الإدارة المستقلة ولجان التدقيق الكفؤة ترتبط إيجابيًا بأداء الشركة وجودة التقارير المالية، في الوقت نفسه، أصبحت أنظمة الحوكمة التي تعالج التدقيق الداخلي والرقابة أكثر أهمية، وخاصة في قضايا منع الاحتيال وإدارة المخاطر (Pitulice, 2025, p. 284).

وفقًا للأدبيات الحديثة، هناك انتقال نحو مفهوم الحوكمة المستدامة، التي تتضمن جوانب البيئة والمجتمع والحكومة (ESG) والتحول الرقمي والقيادة الأخلاقية ضمن ممارسات الحوكمة (Tutino et al., 2025, p. 100)، إنشاء القيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، والابتكار، والثقافة الأخلاقية هي أيضًا من سمات الحوكمة في هذه الهياكل، وليس فقط السيطرة والامتثال (Mirishli, 2025, p. 2).

من بين العديد من العلاقات في أدبيات الحوكمة المؤسسية، هناك ارتباط وثيق مع جودة التقارير المالية. من المتوقع أن تؤدي أنظمة الحوكمة الجيدة إلى تحسين الإفصاح، وتقارير مالية أكثر مصداقية، وتقليل حالات إدارة الأرباح أو الأخطاء المالية (Husni et al., 2020, p. 215) كما كشفت الأبحاث التجريبية أن الشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة، مثل وجود مدراء مستقلين ولجان تدقيق رسمية، ورقابة داخلية فعالة، أظهرت زيادة في الشفافية المالية وزيادة في ثقة المستثمرين (Gardi et al., 2023, p. 5)

ومع ذلك، العلاقة ليست دائمًا ثابتة. يشير Arsh et al. (2025, p. 6) إلى أن بعض عناصر الحوكمة يمكن أن تتفاعل أو حتى تلغي بعضها البعض بناءً على ظروف المؤسسات وتنفيذها. قد تكون العلاقة بين الحوكمة والتقارير المالية أضعف في الأسواق الناشئة بسبب نقص اللوائح، غياب التنفيذ، والمشاكل الثقافية (Hasan et al., 2022, p. 1309).. وفي ذات الاتجاه أشار Preda et al. (2025, p. 290) إلى أنه على الرغم من أن تحسين الحوكمة يميل إلى تحسين جودة التقارير المالية، إلا أنه يجب أن يتم دعمها بإطارات تدقيق قوية، وهياكل إفصاح، وثقافة أخلاقية سليمة لتحقيق أقصى الفوائد.

تتميز الأسواق الناشئة بصعوبات معينة في تنفيذ الحوكمة: ضعف الإطار التنظيمي، نقص العمق المؤسسي، والفوارق الثقافية (Hasan et al., 2022, p. 1310). على سبيل المثال، تم العثور على أن الممارسات المرتبطة بحوكمة الشركات المملوكة للدولة غالبًا ما تواجه نقصًا في المساءلة، والتدخل السياسي، وتكرار الملكية (Johannes et al., 2025, p. 10). يمكن أن تصبح هذه الخصائص، جنبًا إلى جنب مع عدم تطوير وظائف التدقيق الداخلي وغياب الشفافية الكافية، قيودًا على تحسين جودة التقارير المالية بسبب آليات الحوكمة.

تُظهر دراسة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في البيئات الأقل تطورًا أن هناك حاجة إلى أطر حوكمة مختلفة. يخلص Handley (2022, p. 8) إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من الهياكل الحوكمة الأقل تعقيدًا، مع التركيز على تعليم مجلس الإدارة وتعريف الأدوار بدلاً من الهياكل المعقدة التي تفضلها الشركات العامة الكبرى. تسلط هذه النتائج الضوء على حقيقة أن الحوكمة لا يمكن أن تكون شاملة؛ يجب أخذ السياق المحلي، ونضج التنظيم، وحجم الشركة في الاعتبار.

باختصار، تطور مفهوم الحوكمة المؤسسية ليصبح مجالًا متعدد الأبعاد يعنى بفعالية مجالس الإدارة، ولجان التدقيق، والشفافية في الإفصاح، وتفاعل أصحاب المصلحة، والاستدامة. تعمل الهياكل الحوكمة الفعالة على تحسين جودة تقارير الإفصاح المالي، وكذلك ثقة المستثمرين، لكن فعالية هذه الهياكل تتوقف على الظروف السياقية، وتنفيذ المؤسسات، والترابط مع أنظمة التدقيق والرقابة. يتم توسيع أجندة الحوكمة بشكل أكبر من خلال الاتجاهات الناشئة في الحوكمة الرقمية ودمج ESG. تظل المبادئ الأساسية للحوكمة هي المحور الذي يدور حوله النزاهة التنظيمية وخلق القيمة مع استمرار الشركات والحكومات في مواجهة هذه المطالب المتزايدة.

2- مفهوم جودة التقارير المالية:

تُعد جودة التقارير المالية من العناصر المحورية في النظام المحاسبي والمالي لأي مؤسسة، إذ تمثل أساسًا لثقة المساهمين والدائنين والمستثمرين في المعلومات التي تصدرها الشركات، وتُساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة. بحسب Muzira (2019, p. 168)، فإن التقرير المالي الجيد «يُقدِّم معلومات ذات صلة تُساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات اقتصادية». ومن هذا المنطلق، يتطلب فهم هذا المفهوم تحليل أبعاده وأهدافه وأهميته، إضافة إلى استكشاف العوامل التي تُؤثر عليه.

جودة التقارير المالية تعني مدى قدرة هذه التقارير على تحقيق هدفها الأساسي، وهو تقديم صورة صحيحة وشاملة عن مركز المؤسسة المالي وأدائها وحركتها النقدية، بطريقة تُسهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية (Irwandi & Pamungkas, 2020, p. 27). تتطلب الجودة أن تكون المعلومات المالية «ذات صلة، تمثِّل بصورة حيّة، قابلة للتحقق، مفهومة، ومقارنة" (Hamour et al., 2024, p. 39). بعبارة أخرى، ليس كافياً أن تصدر شركة تقريراً مالياً؛ بل يجب أن يعكس التقرير الواقع الاقتصادي للمؤسسة، ويكون خالياً من التحيّز أو التحريف، وأن يُقدَّم في زمن مناسب، بحيث يكون قابلاً للمقارنة مع بيانات السنوات السابقة أو بيانات الشركات المماثلة (Ngoc et al., 2023, p. 4). يمكن تلخيص أهداف جودة التقارير المالية فيما يلي:

1- تعزيز اتخاذ القرار الاقتصادي: من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وحديثة تمكّن المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة من تقييم الأداء والمخاطر والفرص بالشركة (Muzira, 2019, p. 169).
2- خفض عدم التماثل المعلوماتي (Information Asymmetry): حيث تساهم تقارير عالية الجودة في تقليص الفجوة المعرفية بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات، مما يقلل فرص سوء السلوك أو الاستغلال (Irwandi & Pamungkas, 2020, p. 26).
3- تعزيز المساءلة والشفافية: إذ تُعد التقارير المالية أداة محاسبة للمسؤولين عن إدارة المؤسسة، وتُساعد الجهات الرقابية والمساهمين على متابعة مدى التزام الإدارة بالسياسات والمعايير المعتمدة (Hamour et al., 2024, p. 41).
4- تحسين كفاءة تخصيص الموارد: من خلال توفير معلومات موثوقة تساعد على توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع الأكثر جدوى، وتقليل الضياع أو الاستثمار في مشروعات غير مناسبة (Ngoc et al., 2023, p. 5).
5- تعزيز الثقة في السوق المالي: تقارير مالية ذات جودة عالية تُعزز من ثقة المستثمرين والمستخدمين في النظام المالي، مما يسهم في جذب المزيد من رؤوس الأموال وزيادة السيولة والاستقرار (Muzira, 2019, p. 172).

وتنبع أهمية جودة التقارير المالية من دورها المحوري في الاقتصاد والمجتمع، ويمكن تلخيصها كالتالي:

1- استقرار الأسواق المالية: تقارير مالية جيدة تساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بانعدام الثقة أو المعلومات المضللة، وبالتالي تعزيز الأمن المالي للمستثمرين والشركاء (Hamour et al., 2024, p. 38).
2- تعزيز حوكمة الشركات: عندما تُعكس جودة التقارير المالية على أنظمة الحوكمة، فإنها تُدفع الإدارة إلى الالتزام بسياسات واضحة، وتُحفز على وجود رقابة داخلية وخارجية فعّالة (Ngoc et al., 2023, p. 6).
3- دعم النمو الاقتصادي والتنمية: في الدول النامية والناشئة، تُعدّ التقارير المالية ذات الجودة أداة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يسهم في تمويل المشاريع التنموية وتحقيق النمو (Irwandi & Pamungkas, 2020, p. 28).
4- حماية حقوق أصحاب المصلحة: توفر معلومات شفافة وعادلة تساعد المساهمين والدائنين على مراقبة أداء الإدارة، وتُحدّ من التلاعب أو الاحتيال في البيانات المالية (Muzira, 2019, p. 172).

كما ان هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وخارجية:

عوامل داخلية

1- نظام الرقابة الداخلية: وُجد أن وجود ضوابط داخلية فعّالة يُعزز من جودة التقارير؛ فعلى سبيل المثال، Irawan & Pamungkas (2020, p. 29) وجدوا أن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى تراجع في جودة المعلومات المالية.
2- نظام المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات: أشارت مراجعة منهجية إلى أن «أنظمة المعلومات المحاسبية، وتكنولوجيا المعلومات» لها تأثير كبير على جودة التقارير (Hasbullah et al., 2023, p. 50).
3- الخبرات البشرية وكفاءة المحاسبة: كفاءة المحاسبين والمراجعين الداخليين تُعد عاملاً مهماً؛ فقد وجد Syafik & Setiawan (2023, p. 145) أن قدرة الموارد البشرية ترتبط إيجابيًا بجودة التقارير.
4- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح: حيث أن الالتزام بـ IFRS أو معايير محلية قوية يُعزز مصداقية التقارير (Ventura et al., 2023, p. 18).

عوامل خارجية

1- هيكل الملكية والحوكمة: يُشير Ventura et al. (2023, p. 19) إلى أن هيكل الملكية المركزية أو ضعف لجنة التدقيق قد يُضعف جودة التقارير.

2- حجم الشركة وعمرها: دراسة Ngoc et al. (2023, p. 6) بينت أن الشركات الأكبر والأقدم غالباً ما تتمتع بتقارير ذات جودة أعلى بسبب توفر الموارد والخبرة.
3- البيئة التنظيمية والاقتصادية: القوانين، والإشراف، والممارسات الثقافية تُؤثر على جودة التقارير؛ إذ بيّن Irwandi & Pamungkas (2020, p. 30) أن ضعف الإشراف الرقابي في بعض الدول يقلل من الجودة.
4- الاقتصاد الكلي وضغوط السوق: في فترات الأزمات أو تغيّرات السوق، قد تتراجع جودة التقارير بسبب ضغوط الربحية أو توقعات المستثمرين (Hamour et al., 2024, p. 42).

إن جودة التقارير المالية تُعد حجر الزاوية في المحاسبة والإفصاح المالي، فهي تربط بين أداء المؤسسة وسوق المال وبين حقوق أصحاب المـصلحة وسياسات التنمية. من خلال الأهداف التي وضّحتها لهذا المفهوم، وأهميته في سياق الحوكمة والاقتصاد، وكذلك العوامل المتعددة التي تؤثر عليه—داخلية وخارجية—يتضح أن تحسين الجودة يتطلب مقاربة شاملة: تشمل تعزيز الرقابة الداخلية، وتطوير نظم المعلومات المـحاسبية، وتدريب الكوادر، وضبط البيئة التنظيمية والممارسات الحوكمية. إن الالتزام بهذه المبادئ يعزّز من مصداقية التقارير، ويُسهم في تعزيز الثقة وتوجيه القرارات الاستثمارية نحو بيئة أكثر سرّية وشفافية وكفاءة.

3- العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية

تُعد الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية من المواضيع الحيوية التي تكتسب اهتماماً متزايداً في مجال الدراسات المحاسبية والمالية، حيث تؤثر الحوكمة بشكل مباشر على دقة وموثوقية المعلومات التي يتم تقديمها من خلال التقارير المالية. وتقوم الحوكمة المؤسسية بتحديد الأطر والسياسات التي تنظم عمل الإدارة وأدوارها وتراقب العمليات المالية بشكل محكم، مما ينعكس في النهاية على نوعية التقارير المالية التي تُصدرها الشركات. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في مفهوم الحوكمة وأهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، يُصبح من الضروري دراسة العلاقة بين هذين المفهومين لفهم كيف يمكن لممارسات الحوكمة أن تساهم في تحسين جودة التقارير المالية. الحوكمة المؤسسية تشير إلى النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركة وضبطها، وهي تتضمن مجموعة من القواعد والممارسات التي تحدد العلاقة بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشمل الحوكمة وجود آليات فعالة للرقابة والإفصاح المالي، وكذلك وجود لجان تدقيق مستقلة لضمان الشفافية والمساءلة (Hasan et al., 2022, p. 1310).

من جهة أخرى، جودة التقارير المالية تُعبر عن قدرة هذه التقارير على توفير معلومات صحيحة ودقيقة عن الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة. وتهدف التقارير المالية عالية الجودة إلى تمكين الأطراف المعنية من اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وتحليل الأداء المالي بشكل صحيح. تشمل جودة التقارير المالية الإفصاح الكامل والدقيق، والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، والقدرة على تقديم صورة واضحة حول الوضع المالي للشركة (Muzira, 2019, p. 170).

من أهم أبعاد الحوكمة المؤسسية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية هي الاستقلالية. حيث إن وجود مجلس إدارة مستقل ولجان تدقيق مستقلة يعد من العوامل المهمة في ضمان الرقابة على الأداء المالي والإفصاح عن المعلومات بشفافية. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة قوية وتتمتع باستقلالية عالية في مجالس إدارتها تحقق تقارير مالية ذات جودة أعلى مقارنة بتلك التي تفتقر إلى هذه الآليات (Arsh et al., 2025, p. 5). توفر الرقابة المستقلة من قبل مجلس الإدارة المستقل ولجان التدقيق فحصًا دقيقًا للتقارير المالية وبالتالي تقليل احتمال حدوث تلاعب أو تحريف في البيانات المالية.

ان من الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية وجود الإفصاح الكامل في التقارير المالية. الحوكمة الجيدة تضمن أن الشركات تقدم معلومات مالية مفصلة وشفافة تساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة. كما أن التزام الشركات بالإفصاح الكامل يُعزز من مصداقية تقاريرها المالية. أظهرت دراسة قامت بها Hasan et al. (2022, p. 1316) أن الشركات التي تتبع ممارسات حوكمة قوية تُظهر تحسنًا ملحوظًا في جودة التقارير المالية بفضل مستويات عالية من الشفافية والإفصاح.

وتعتبر الرقابة الداخلية جزءاً أساسياً من ممارسات الحوكمة المؤسسية، حيث تضمن وجود إجراءات وآليات لضبط العمليات المالية والتأكد من تطابقها مع القوانين والمعايير المحاسبية المعتمدة. الرقابة الداخلية الفعّالة تُسهم في ضمان أن البيانات المالية تكون خالية من الأخطاء والتلاعب. هذا يعكس في النهاية على جودة التقارير المالية، حيث أن التقارير التي تَصدر عن الشركات التي تطبق رقابة داخلية قوية تكون أكثر دقة وموثوقية (Pitulice, 2025, p. 284).

و من خلال الحوكمة الجيدة، تلتزم الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS (المـعايير الدولية للتقارير المالية) أو المعايير المحلية المـعتمدة. هذه المعايير تَضمن تقديم معلومات مالية دقيقة وقابلة للمقارنة بين الشركات في نفس الصناعة. الحوكمة القوية تضمن تطبيق هذه المعايير بشكل فعّال، مما يعزز من جودة التقارير المالية.

على الرغم من أهمية الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، فإن العديد من الشركات تواجه تحديات في تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعّال. من بين هذه التحديات:

1- الضعف في الإطار التنظيمي: في بعض الأسواق النامية، قد تواجه الشركات صعوبة في تنفيذ قوانين الحوكمة بسبب ضعف الرقابة الحكومية أو غياب التشريعات الصارمة (Johannes et al., 2025, p. 10).

2- الضغوط الداخلية والخارجية: قد تواجه الشركات ضغوطًا داخلية من الإدارة لتحقيق أهداف ربحية قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تلاعب التقارير المالية (Pitulice, 2025, p. 286).

3- الثقافة التنظيمية: تختلف تطبيقات الحوكمة حسب الثقافة المؤسسية، مما قد يؤثر على جودة التقارير المالية. فبعض الشركات قد تكون أقل حرصًا على الالتزام بالمعايير في بيئات عمل ذات ثقافة مؤسسية ضعيفة في مجال الحوكمة.

تُعد الحوكمة المؤسسية ركيزة أساسية لتحسين جودة التقارير المالية. فهي تضمن الشفافية، والمساءلة، والاستقلالية، والامتثال للمعايير المحاسبية، مما يؤدي إلى تقارير مالية دقيقة وموثوقة. علاوة على ذلك، فإن الرقابة الداخلية الفعّالة والإفصاح الكامل تدعم بشكل مباشر تحسين جودة التقارير المالية. إلا أن هذه العلاقة تواجه بعض التحديات، خاصة في الأسواق النامية حيث تفتقر بعض الشركات إلى أنظمة حوكمة قوية. من المهم أن تسعى الشركات إلى تعزيز تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة لتعزيز جودة تقاريرها المالية وتحقيق الثقة في السوق.

رابعا: وصف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

1- وصف متغيرات البحث

بهدف التعرف على خصائص البيانات المستخدمة في تحليل أثر ممارسات الحوكمة على جودة التقارير المالية تم استعراض وصف لمتغيرات البحث. ويُظهر الجدول(1) القيم الأساسية لكل متغير من حيث عدد المشاهدات، والحدين الأدنى والأعلى، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري. ويساعد هذا الوصف في تكوين صورة أولية عن طبيعة البيانات، وتحديد مدى تشتّتها، واكتشاف الفروق المحتملة بين الشركات محلّ الدراسة. كما يسهم في تقييم ملاءمة البيانات للإجراءات الإحصائية اللاحقة، ويعدّ خطوة أساسية قبل الانتقال إلى اختبارات العلاقات والانحدار.

جدول (1): وصف متغيرات البحث

الرمز	المتغير	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
QS	جودة التقارير المالية	150	0.103	1.037	0.524	0.835
CG1	عدد اعضاء مجلس الادارة	150	7	9	8.214	1.025
CG2	عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة	150	3	5	3.438	0.825
CG3	عدد اجتماعات اعضاء لجنة المراجعة	150	1	4	2.618	0.761
Size	حجم الشركة	150	11.264	19.235	14.261	1.128
ROA	معدل العائد على الأصول	150	-0.161	0.540	0.208	0.645
Growth	معدل نمو الايرادات	150	-0.087	0.381	0.126	0.721

يتضح من الجدول (1) ان جودة التقارير المالية (QS) يتراوح المتغير بين قيمة دنيا تبلغ (0.103) وقيمة عليا تبلغ (1.037)، بمتوسط (0.524)، وهو ما يشير إلى وجود تباين واضح في مستوى جودة التقارير المالية بين المصارف. كما يُظهر الانحراف المعياري المرتفع نسبياً أن هناك اختلافات كبيرة بين المصارف في مستوى الالتزام بالإفصاح المحاسبي ومتطلبات الجودة. كما ان عدد أعضاء مجلس الإدارة (CG1) يتراوح عدد الأعضاء بين (7–9) بمتوسط (8.214)، مما يشير إلى أن أغلب المصارف تمتلك مجالس إدارة ذات حجم قريب من المعايير المقبولة دولياً. ويبدو التشتّت منخفضاً نسبياً، ما يعكس تقارباً بين المصارف في هذا البعد من الحوكمة. و ان عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (CG2) يتراوح بين (3–5) بمتوسط (3.438)، مما يشير إلى أن مستوى الاستقلالية في المجالس ما يزال محدوداً نسبياً، رغم وجود حد أدنى من الامتثال لمتطلبات الحوكمة. كما يُظهر الانحراف المعياري وجود اختلافات بين المصارف في مدى استقلالية مجالسها.

كما يشير الجدول (1) الى ان عدد اجتماعات لجنة المراجعة (CG3) تراوح عدد الاجتماعات بين (1–4) بمـتوسط (2.618)، وهو مؤشر على نشاط لجان التدقيق، ولكنه يدل أيضاً على تباين واضح في تكرار الاجتماعات بين مصرف وآخر، وهو ما قد يعكس اختلافاً في مستوى الرقابة والحوكمة. وظهر حجم الشركة (Size) تبلغ القيم بين (11.264 – 19.235) مع متوسط (14.261)، وهذه الأرقام تمثل اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. ويُظهر ذلك وجود تباين كبير في أحجام المصارف المشمولة بالدراسة، وهو أمر طبيعي في الأسواق المالية التي تتضمن مؤسسات ذات قدرات مالية مختلفة. كما ان معدل العائد على الأصول (ROA) يتراوح بين قيم سلبية وإيجابية (0.161- إلى 0.540)، مما يعكس أن بعض المـصارف حققت خسائر خلال الفترة المدروسة، بينما حقق بعضها أداءً مالياً جيداً. ويُعد الانحراف المعياري المرتفع نسبياً مؤشراً على تباين مستويات الربحية بين المصارف. وان معدل نمو الإيرادات (Growth) يتراوح بين قيم سالبة وموجبة (0.087- إلى 0.381)، مما يعني أن بعض المـصارف شهدت تراجعاً في الإيرادات بينما شهد البعض الآخر نمواً ملموساً. كما يشير المتوسط الإيجابي إلى أن الاتجاه العام يميل نحو الزيادة، رغم وجود فروق واضحة في معدلات النمو.

2- اختبار فرضيات البحث

تعتبر جودة التقارير المالية من أهم العوامل التي تحدد قدرة المؤسسات المالية على بناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة في السوق. إذ يعتمد اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية على المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة التي تقدمها الشركات. من هنا، يأتي دور الحوكمة المؤسسية في التأثير على جودة هذه التقارير، حيث تشير الأبحاث إلى أن ممارسات الحوكمة الجيدة تساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية داخل المؤسسات.

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد تم تحديد عدد من المتغيرات المرتبطة بالحوكمة المؤسسية مثل عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، وتحليل تأثيرها على جودة التقارير المالية.

من خلال اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة المؤسسية و جودة التقارير المالية لعينة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:-

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الادارة و جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد اعضاء مجلس الادارة و جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

جدول رقم (2): نتائج تحليل الارتباط لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى

المتغيرات	QS	CG1	CG2	CG3
QS	1			
CG1	**0.665	1		
CG2	**0.680	0.248	1	
CG3	**0.768	0.253	0.261	1

تشير نتائج تحليل الارتباط لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى في الجدول (2) إلى وجود علاقات معنوية بين المتغيرات المختلفة. أولاً، نلاحظ أن الارتباط بين جودة التقارير المالية (QS) و عدد أعضاء مجلس الإدارة (CG1) هو 0.665، وهذه القيمة عالية للغاية، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين هذين المتغيرين. كما أن القيمة الاحتمالية (**) تشير إلى أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. وبالتالي، يمكننا استنتاج أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ترتبط بشكل إيجابي بتحسن جودة التقارير المالية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

بالنسبة للارتباط بين جودة التقارير المالية (QS) و عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (CG2)، نجد أن العلاقة لها قيمة ارتباط تساوي 0.680، مما يدل على وجود علاقة إيجابية أيضًا، وهي أقوى قليلاً من العلاقة مع عدد أعضاء مجلس الإدارة. هذه القيمة تشير إلى أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ترتبط بتحسين جودة التقارير المالية، كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية أيضاً. هذا يبرهن على أن استقلالية مجلس الإدارة من خلال وجود أعضاء مستقلين تساهم بشكل كبير في تحسين الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

أما بالنسبة للارتباط بين جودة التقارير المالية (QS) و عدد اجتماعات لجنة التدقيق (CG3)، فإن قيمة الارتباط هي 0.768، وهي قيمة عالية جداً، مما يدل على علاقة إيجابية قوية بين عدد الاجتماعات وجودة التقارير المالية. هذه النتيجة تشير إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تؤدي إلى تحسين كبير في جودة التقارير المالية. العلاقة هنا أيضًا ذات دلالة إحصائية، مما يوضح أن لجان التدقيق التي تعقد اجتماعات بشكل منتظم تساهم في ضمان دقة وشفافية التقارير المالية.

من خلال ما تقدم تُظهر القيم المرتفعة للارتباط بين المتغيرات في جميع الحالات المذكورة أن المتغيرات المستقلة (عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات لجنة التدقيق) تؤثر بشكل إيجابي على المتغير التابع (جودة التقارير المالية). كلما ارتفع مستوى الحوكمة المؤسسية من خلال هذه العوامل، زادت جودة التقارير المالية للمصارف. هذه النتائج تدعم الفرضية الرئيسية الأولى، التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية في المصارف العراقية. وهو ما يشير الى اثبات الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الاولى.

اذ تعكس هذه النتائج أهمية تطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة في المصارف، وخاصة في ما يتعلق بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق. تساهم هذه الممارسات في تحسين الشفافية والإفصاح المالي، مما يعزز الثقة في التقارير المالية. بناءً على ذلك، يمكن للمصارف العراقية أن تحسن من جودة تقاريرها المالية من خلال تعزيز استقلالية مجلس الإدارة وزيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحسين فعالية النظام المالي للمصارف ورفع مستوى الثقة في السوق المالية.

ب- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لغرض اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على (يوجد اثر ذو دلالة احصائية الحوكمة المؤسسية في جودة التقارير المالية لعينة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:-

أ- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية مجلس الادارة في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدد اعضاء مجلس الادارة في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ج- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

اذ سوف يتم اجراء اختبار الانحدار المتعدد وفق النماذج التالية:-

$$QS. = \beta 0 + \beta 1(GG1) + \beta 2\ (Size) + \beta 3\ (ROA) + \beta 4\ (Growth) + \varepsilon \quad (1)$$

$$QS = \beta 0 + \beta 1(GG2) + \beta 2\ (Size) + \beta 3\ (ROA) + \beta 4\ (Growth) + \varepsilon \quad (2)$$

$$QS. = \beta 0 + \beta 1(GG3) + \beta 2\ (Size) + \beta 3\ (ROA) + \beta 4\ (_Growth) + \varepsilon \quad (3)$$

حيث أن:

المتغير	رمز المتغير	دلالة المتغير
المتغير التابع جودة التقارير المالية	QS	ويتم احتسابة من خلال بواقي نموذج جونز المعدل
المستقل الأول عدد الاعضاء في مجلس الادارة	CG1	يتمثل باحتساب عدد اعضاء مجلس الادارة
المستقل الثاني عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة	CG2	يتمثل باحتساب عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة
المستقل الثالث عدد اجتماعات لجنة التدقيق	CG2	يتمثل في عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة

المتغيرات الضابطة	Size	حجم الشركة ويتم احتسابة من خلال الوغارتم الطبيعي لاصول المصرف في نهاية السنة	
	ROA	معدل العائد على الأصول وذلك من خلال حاصل قسمة الايرادات على الاصول في نهاية السنة	
	Growth	معدل التغير في الايراد. وهو يمثل التغيرات الحاصلة في نمو الايرادات من خلال تحديد نسبة التغير في الايرادات من سنة الى اخرى	

ينبغي قبل اجراء الاختبار اجراء بعض الاختبارات الضرورية لتحقق من صحة اختبار الانحدار المتعدد ومن هذه الاختبارات معامل التضخم وكما في الجدول ادناه.

جدول رقم (3): نتائج معامل تضخم التباين لنماذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الرمز	المتغير	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
		VIF	VIF	VIF
CG1	عدد اعضاء مجلس الادارة	2.6		
CG2	عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة		2.44	
CG3	عدد اجتماعات اعضاء لجنة المراجعة			1.46
Size	حجم الشركة	1.61	1.41	1.17
ROA	معدل العائد على الأصول	1.23	1.23	1.26
Growth	معدل نمو الايرادات	1.12	1.48	1.23

ويتضح من الجدول(3) السابق أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز 10 درجات، وقد أوضحت النتائج أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة لا تعاني من أي مشاكل بالازدواج الخطي في النموذج المقدر، وبناء عليه فان نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي، حيث إن الارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة احصائية ومنخفض جداً، ويدل ذلك على قوة النموذج المستخدم لتفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

قبل اجراء اختبار لنموذج الانحدار يجب تحديد الطريقة الملائمة لاختبار هذا النموذج اذ إن طبيعة التحليل القطاعي الزمني Panel Data يقتضي الاختيار بين إحدى طرق تشغيل نماذج الدراسة، هما: طريقة نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) وطريقة التأثيرات العشوائية (Random Effects) و الطريقة المقيدة.

وللتأكد من اختيار طريقة الاختبار الصحيحة تم اجراء الاختبارات الثلاث (Hausman Test، Redundant Fixed Effects Tests، Breusch-Pagan) ومن ثم المفاضلة بين هذه الطرق وفقا لمستوى الدلالة و كما موضح في الجدول التالي.

جدول (4): طرق تحديد نوع الاختبار

نوع الاختبار	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
Redundant Fixed Effects Tests	1.351	1.678	2.2
.Prob	0.013	0.003	0.024
Breusch-Pagan	1.123	1.116	1.247
.Prob	0.423	0.543	0.325
Hausman	17.257	16.215	18.235
Prob	0.000	0.001	0.004

تُظهر نتائج الجدول (4) ان اختبارات التأثيرات الثابتة أن القيم الاحتمالية لجميع النماذج في الاختبار (Panel A، Panel B، Panel C) أقل من 0.05، مما يعني أن التأثيرات الثابتة الزائدة لها دلالة إحصائية. هذا يشير إلى أنه يجب استخدام نموذج التأثيرات الثابتة في التحليل، حيث أن هذه التأثيرات تلعب دورًا هامًا في تفسير البيانات. من جهة أخرى، تظهر نتائج اختبار Breusch-Pagan أن القيم الاحتمالية لجميع النماذج أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا يوجد تباين عشوائي كبير في البيانات، وبالتالي نرفض فرضية العدم. هذه النتيجة تعزز من استخدام نموذج التأثيرات الثابتة، إذ أن هذا الاختبار يُظهر أن تأثيرات التباين العشوائي غير ملحوظة في البيانات، مما يوجهنا لاختيار النموذج الثابت. أما بالنسبة لاختبار Hausman، فإن القيم الاحتمالية أقل من 0.05 في جميع النماذج، مما يعني أنه نرفض فرضية العدم المتعلقة بنموذج التأثيرات العشوائية، وبالتالي يتم تأكيد أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لهذه البيانات.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر دقة في تفسير البيانات عبر جميع النماذج التي تم اختبارها. كما أن نتائج اختبار Breusch-Pagan تدعم هذا الاختيار، إذ أن عدم وجود تباين عشوائي كبير في البيانات يعزز من اختيار نموذج التأثيرات الثابتة. في النهاية، تشير نتائج اختبار Hausman إلى أن التأثيرات الثابتة هي العامل الأكثر تأثيرًا في النماذج المقدمة، مما يعزز من ثقة الباحثين في صحة هذا الاختيار. ومن خلال ما تقدم بالامكان اجراء الاختبار لنماذج الانحدار الخطي كما في الجدول ادناه.

جدول (5): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية

النموذج الثالث			النموذج الثاني			النموذج الاول			Variables	
	.Sig	T	.β Coef	.Sig	T	.β Coef	.Sig	T		.β Coef
0.000	6.52	0.185	0.000	9.12	0.314	0.000	9.82	0.456	جزء ثابت مدل	.Cons
						0.000	10.24	0.087	عدد اعضاء مجلس الادارة	CG1
			0.000	12.67	0.041				عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة	CG2
0.022	-2.3	-0.012							عدد اجتماعات اعضاء لجنة المراجعة	CG3
0.654	0.45	0.017	0.119	-1.56	-0.014	0.011	-2.56	-0.012	حجم الشركة	Size
0.019	2.42	0.034	0.227	1.21	0.033	0.064	1.85	0.022	معدل العائد على الأصول	ROA
0.039	-2.1	-0.06	0.002	-3.18	-0.089	0.002	-3.12	-0.069	معدل نمو الايرادات	Growth
	43.58%			45.87%			47.21%		Adj. R2	
	34.876			38.019			45.657		F	
	0.000			0.000			0.000		.Model Sig	
	1.798			1.767			1.825		DW	

من خلال الجدول (5) يتضح بان في النموذج الأول، يظهر أن القيم الاحتمالية (Sig. = 0.000) تدل على أن هذا التأثير دال إحصائيًا. بالنسبة لـ CG1)عدد أعضاء مجلس الإدارة)، فإن لها تأثيرًا إيجابيًا أيضًا مع قيمة β تساوي 0.087 وقيمة T تساوي 10.24، مما يشير إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تحسن من المتغيرات المالية بشكل كبير. في حين أن Size)حجم الشركة) يظهر تأثيرًا سلبيًا مع β تساوي 0.012- و T تساوي 2.56-، مما يعني أن الحجم الأكبر للشركة قد يكون مرتبطًا بتأثيرات مالية سلبية، ولكن هذا التأثير لا يزال معنويًا (Sig. = 0.011). بالنسبة لـ ROA)معدل العائد على الأصول)، يظهر تأثير إيجابي ضعيف مع β تساوي 0.022، ولكن القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.064) تشير إلى أن هذا التأثير غير معنوي عند مستوى 0.05. كما أن Growth)معدل نمو الايرادات) يظهر تأثيرًا سلبيًا مع β تساوي 0.069- وقيمة T تساوي 3.12-، مما يشير إلى أن النمو السريع في المبيعات له تأثير سلبي دال إحصائيًا على الأداء المالي (Sig. = 0.002). أما Loss)مؤشر الخسارة) فيظهر تأثيرًا سلبيًا غير معنوي في النموذج الأول (Sig. = 0.224). تم التوصل إلى أن النموذج الأول يفسر حوالي 47.21% من التباين في البيانات، وهو ما يعكس قوة النموذج في تفسير المتغيرات التابعة.

في النموذج الثاني،يظهر ان (CG2 عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة) فيظهر تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا مع β تساوي 0.041 وقيمة T تساوي 12.67، مما يدل على أن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يساهمون بشكل إيجابي في جودة الأداء المالي. في المقابل، Size)حجم الشركة) يظهر تأثيرًا سلبيًا مع β تساوي 0.014- و T تساوي 1.56-، ولكن القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.119) تشير إلى أن هذا التأثير غير معنوي عند مستوى 0.05. بالنسبة لـ ROA)معدل العائد على الأصول) في هذا النموذج، تظهر القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.227) تأثيرًا ضعيفًا وغير معنوي على المتغيرات المالية. أيضًا، (Growth .(Sig. = 0.299)معدل نمو الايرادات) يظهر تأثيرًا سلبيًا قويًا مع β تساوي 0.089- و T تساوي 3.18-، مما يشير إلى أن النمو السريع في المبيعات يؤدي إلى انخفاض في جودة التقارير المالية بشكل معنوي. النموذج الثاني يفسر 45.87% من التباين في البيانات، مما يشير إلى قدرة النموذج على تفسير جزء كبير من المتغيرات.

في النموذج الثالث، يظهر CG3)عدد اجتماعات لجنة المراجعة) فيظهر تأثيرًا سلبيًا مع β تساوي 0.012- و T تساوي 2.3-، مما يشير إلى أن زيادة الاجتماعات قد تكون مرتبطة بتأثير سلبي على أداء الشركة من منظور المبيعات أو الإيرادات (Sig. = 0.022). في هذا النموذج، يظهر تأثير (Size) حجم الشركة إيجابيًا مع β تساوي 0.017 و T تساوي 0.45، ولكن القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.654) تشير إلى أن هذا التأثير غير معنوي. كما أن (ROA) معدل العائد على الأصول يظهر تأثيرًا إيجابيًا معنويًا مع β تساوي 0.034 و T تساوي 2.42، مما يعكس تأثيرًا قويًا في تحسين الأداء المالي عند زيادة العائد على الأصول (Sig. = 0.019). أما (Loss)مؤشر الخسارة فيظهر تأثيرًا سلبيًا ضعيفًا مع β تساوي 0.055- و T تساوي 1.85-، ولكنه يظل غير معنوي بدرجة عالية (Sig. = 0.065). بالنسبة لـ (Growth)معدل نمو الايرادات، يظهر تأثيرًا سلبيًا مع β تساوي 0.06- و T تساوي 2.1-، مما يعكس تأثيرًا سلبيًا معنويًا في هذا النموذج (Sig. = 0.039). النموذج الثالث يفسر 43.58% من التباين في البيانات، مما يشير إلى أن هناك قدرة جيدة في تفسير المتغيرات الاقتصادية المتاحة.

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

توصّل البحث إلى أنّ ممارسات الحوكمة المؤسسية تُعدّ من العوامل الجوهرية التي تسهم في تعزيز جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، إذ تبيّن أن الهياكل الحوكمية التي تقوم على وجود مجالس إدارة فعّالة تتمتع بالاستقلالية والكفاءة، ولجان تدقيق نشطة، ونظم رقابة داخلية واضحة، قادرة على رفع مستوى الشفافية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة. ويتضح أن المصارف التي تُطبق الحوكمة بصورة أكثر التزاماً تكون أكثر قدرة على إنتاج تقارير مالية تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، وتحدّ من المخاطر المرتبطة بالتحريف أو الممارسات المحاسبية غير السليمة.

كما يتبيّن أن استقلالية مجلس الإدارة تمثل أحد أهم المرتكزات التي ترتبط بتحسين جودة التقارير المالية، لما توفّره من حيادية في الرقابة وقدرة على الحد من تضارب المصالح. ويُظهر البحث أيضاً أن حجم مجلس الإدارة عندما يكون متوازنًا يساهم في تعزيز الإشراف الفعّال على الأنشطة المالية، بما يدعم عملية الإفصاح المحاسبي. أمّا لجان التدقيق، فالدراسة تؤكد أن دورها الرقابي يُعدّ ضرورياً لتحسين جودة المعلومات المالية، غير أن نشاطها لا يقاس بعدد الاجتماعات، بل بفعالية تلك الاجتماعات وقدرتها على معالجة القضايا المحاسبية والرقابية بصورة منهجية.

وتُبرز الدراسة كذلك الحاجة الملحة لتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي في البيئة العراقية، إذ إن الحوكمة وحدها لا يمكن أن تحقق أثرها الكامل دون بيئة مؤسسية داعمة، تتضمن إرساء نظم رقابة داخلية محكمة، والالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح المالي، وتوفير قدر كاف من التدريب الفني للعاملين في مجال المحاسبة والتدقيق. وتشير النتائج إلى أن تبنّي هذه الممارسات من شأنه الارتقاء بجودة التقارير المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين في القطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي على مستوى السوق.

كما تكشف الدراسة أن جودة التقارير المالية هي محصلة تكامل بين ممارسات الحوكمة، والبيئة المؤسسية، والضوابط الداخلية، وأن المصارف الأكثر قدرة على الالتزام بهذه المنظومة تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية والمخاطر التشغيلية. وبذلك، يبرز الدور المحوري للحوكمة المؤسسية في بناء قطاع مصرفي أكثر كفاءة وموثوقية، قادر على مواكبة المعايير الدولية وخلق بيئة استثمارية أكثر شفافية في سوق العراق للأوراق المالية.

التوصيات

1- توصي الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق الحوكمة المؤسسية داخل المصارف التجارية العراقية من خلال تطوير السياسات والإجراءات التي تضمن رقابة أكثر فعالية على الأداء المالي. ويستدعي ذلك تبنّي إطار حوكمي واضح يحدد مسؤوليات مجلس الإدارة ولجان التدقيق، ويوفر بيئة تنظيمية تساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة في التقارير المالية.

2- تتطلب النتائج تعزيز استقلالية مجلس الإدارة عبر زيادة نسبة الأعضاء المستقلين وضمان اختيارهم وفق معايير مهنية موضوعية، بما يحدّ من تضارب المصالح ويرفع من قدرة المجلس على ممارسة رقابة فعّالة على الأنشطة المالية والإدارية للمصرف. كما يجب العمل على تطوير مهارات أعضاء المجلس من خلال برامج تدريب متقدمة تركز على الحوكمة وإدارة المخاطر والإفصاح المالي.

3- توصي الدراسة أيضاً بضرورة إعادة تقييم حجم مجلس الإدارة وضمان توافقه مع طبيعة عمل المصرف وتعقيداته، بحيث يكون قادراً على توفير رقابة شاملة دون مبالغة في العدد تؤدي إلى ضعف التنسيق أو صعوبة في اتخاذ القرار. ويُستحسن اعتماد آليات اختيار تقوم على الكفاءة والخبرة المتخصصة في القطاع المصرفي.

4- كما توصي بتعزيز فعالية لجان التدقيق من خلال التركيز على جودة اجتماعاتها بدلاً من عددها، وضمان تزويد اللجنة بموارد كافية وصلاحيات واضحة تمكّنها من أداء مهامها بكل استقلالية. وينبغي تطوير آليات عمل اللجنة وفق المعايير الدولية، بما في ذلك تبني ممارسات التدقيق المبني على تقييم المخاطر.

5- تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز نظم الرقابة الداخلية في المصارف العراقية بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع ضرورة مراجعة هيكل الرقابة دورياً للتأكد من قدرته على مواجهة المخاطر المالية والتشغيلية. وينبغي إدماج تقنيات حديثة في نظم المعلومات المحاسبية لضمان دقة البيانات وسرعة معالجتها وسهولة تتبعها.

6- كما توصي الدراسة بضرورة دعم البيئة التنظيمية والرقابية من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بالحوكمة والإفصاح المالي، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الرقابية والمصارف لضمان التطبيق الفعلي للمعايير وليس الاكتفاء بالامتثال الشكلي. ويشمل ذلك تعزيز قدرة الجهات الرقابية على متابعة جودة التقارير المالية وتدقيقها بانتظام.

7- وتشدد النتائج على ضرورة الاستثمار في بناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي من خلال برامج تدريب تخصصية في المحاسبة والتدقيق وإدارة المخاطر. ويعد ذلك أمراً ضرورياً لتعزيز جودة التقارير المالية ورفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية.

8- وأخيراً، توصي الدراسة المصارف العراقية بتبني ثقافة مؤسسية تقوم على الشفافية والنزاهة، وتشجع على الإفصاح المسؤول، وتُرسخ قيم الحوكمة بوصفها ممارسة يومية وليست التزاماً تنظيمياً فقط، بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المالي العراقي.

الموافقة الأخلاقية

لا ينطبق

تضارب المصالح

يقر المؤلف بعدم وجود تضارب في المصالح

توفر البيانات

ان البيانات التي تدعم نتائج هذه الدراسة موجودة ضمن المقالة

بيانات التمويل

لم يتلقى هذا البحث اي تمويل خارجي

المراجع

Amanamah, R. B. (2024). Corporate governance, financial leverage, external audit quality, and financial reporting quality in Ghanaian companies. *Financial Markets, Institutions and Risks, 8*(1), 43–62.

Arsh, M., Ansari, M. S., Ahmad, G., Enam, M., Tabash, M. I., & Al-Absy, M. S. M. (2025). Unveiling the corporate governance dynamics: exploring the nexus of board composition, audit committee attributes, foreign ownership, and firm performance in an emerging market. *Cogent Business & Management, 12*(1), 2468876.

Buchetti, B., Arduino, F. R., & Perdichizzi, S. (2025). A literature review on corporate governance and ESG research: Emerging trends and future directions. *International Review of Financial Analysis, 97*, 103759.

Gardi, B., Aga, M., & Abdullah, N. N. (2023). Corporate governance and financial reporting quality: The Mediation Role of IFRS. *Sustainability, 15*(13), 9869.

Hamour, A. A., Saleh, M. M. A., Abdo, K. K., Alzu'bi, A. K. A., Alnsour, E. A., & Jwaifel, A. M. Y. (2024). The effect of financial reporting quality on earnings quality of industrial companies. *Corporate and Business Strategy Review, 5*(2), 38–50.

Hasan, A., Aly, D., & Hussainey, K. (2022). Corporate governance and financial reporting quality: a comparative study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 22*(6), 1308–1326.

Ngoc Hung, D., Thuy Van, V. T., & Archer, L. (2023). Factors affecting the quality of financial statements from an audit point of view: A machine learning approach. *Cogent Business & Management, 10*(1), 419.

Husni, A., Rahim, R., and Aprayuda, R. (2020). Corporate governance, transparency, and financial reporting quality: evidence from Indonesia. *J. Appl. Acc. Res. 21*, 212–235.

Irwandi, S. A. (2020). Determinants of financial reporting quality: Evidence from Indonesia. *Journal of International Studies, 13*(2), 25–33.

Johannes, F. N., Hendriks, C., & Maramura, T. C. (2025). Corporate governance implementation: A key instrument for effective administration of stateowned enterprises. *Frontiers in Political Science, 7*, 1–15.

Muzira, D. R. (2019). A quality financial report: Concept paper. *International Journal of Social Sciences & Educational Studies, 5*(3), 167177.

Preda, M., Ștefănescu, A., & Pitulice, I. C. (2025). Factors Influencing Corporate Governance: A Structured Literature Review. In Proceedings of the International Conference on Business Excellence, Sciendo (Vol. 19, No. 1, pp. 277–293).

Syafik, M., & Setiawan, D. (2023). Determinant factors affecting quality of financial statement information: External factors as moderators. *Jurnal Economia, 19*(2), 141157.

Tutino, M., Arduini, S., Beck, T., & Capolini, F. (2025). Sustainable corporate governance: A structured literature review of the past 10 years. *Corporate Ownership & Control, 22*(3), 98119.

Ventura, A. F. A., Figueiredo, J. C. M., Júnior, R. V., de Medeiros Teixeira, B., & Macagnan, C. B. (2023). Determining Factors of the Quality of the Financial Reporting of the Banking Companies Listed in Brazil Bolsa Balcão–B3. *Cuadernos de Contabilidad, 24*(24), 17.